



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية

آب/أغسطس 2010





السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

تقرير الأهداف الإنمائية للألفية

آب/أغسطس 2010

ملخص

لمحة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية

المحتويات

ملخص: لمحة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية	٢
مقدمة: عملية المراجعة	٥
السياق الوطني: التنمية في ظل الاحتلال	٥
استعراض التقدم	٧
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	٧
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	١٣
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٥
الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال	١٧
الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية	٢٠
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	٢٤
الهدف السابع: كفاءة الاستدامة البيئية	٢٥
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	٣١

ملخص لمحة عن حالة الأهداف الإنمائية للألفية

يختلف وضع فلسطين عن البلدان الأخرى التي تعمل باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب خضوعها تحت الاحتلال الإسرائيلي. فقدرته السلطة الوطنية الفلسطينية على السيطرة على مواردها الطبيعية بما فيها الأرض والمياه محدودة، كما أن حرية تنقل الأفراد والسلع تخضع لقيود شديدة يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من خلال عدد كبير من نقاط التفتيش والحواجز على الطرقات والجدار الفاصل. كذلك فإن قدرة المؤسسات الفلسطينية على العمل في عاصمتنا القدس محدودة بفعل عزلها من قبل الاحتلال. ولا يزال المواطنون في غزة تحت الحصار، ولا تزال جهود إعادة الإعمار والإنعاش نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ معطلة بفعل هذا الحصار. ويتعرض الاقتصاد الفلسطيني لضغوطات كبيرة ناجمة عن سياسات الاحتلال وإجراءاته ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى درجة غير مسبوقة.

وعلى الرغم من استمرار الاحتلال والحصار والسيطرة على أراضينا ومواردها الطبيعية واستغلالها، وبالرغم من الاعتداءات العسكرية المستمرة والهجمات التي يشنها المستوطنين الإسرائيليين على مواطنينا وممتلكاتنا، إلا أننا استطعنا تحقيق تقدماً ملموساً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمواصلة العمل على بناء وتعزيز مؤسساتها العامة، باعتبارها وسيلة لإنهاء الاحتلال، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين على الرغم من الاحتلال. والاستنتاج العام لهذا التقرير هو أن الدعم الوطني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ لا يزال قوياً، وأن التقدم الذي أحرز منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ يمكن أن يستمر. ومع ذلك، فإن لا شيء أقل من إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة يمكن أن يخلق الظروف اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يلخص الجدول التالي الاحتمالات والاتجاهات الحالية نحو تحقيق هذه الأهداف في ظل الاحتلال. كما يعطي تقييماً لاحتمال بلوغها في حالة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة خلال عام ٢٠١١، على النحو المتوخى في البرنامج السياسي للحكومة.



السيادَة		الاحتلال		السيادَة		الاحتلال	
هل سيتم تحقيق الهدف؟		هل سيتم تحقيق الهدف؟		هل سيتم تحقيق الهدف؟		هل سيتم تحقيق الهدف؟	
مرجح	قوي	غير مرجح	قوي	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي
١	القضاء على الفقر المدقع والجوع	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي	غير مرجح	قوي
٢	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	مرجح	قوي	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي
٣	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	مرجح	قوي	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي
٤	تقليل وفيات الأطفال	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي	غير مرجح	قوي
٥	تحسين الصحة النفاسية	مرجح	قوي	محمّل	قوي	محمّل	قوي
٦	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض	مرجح	متوسط	مرجح	متوسط	مرجح	متوسط
٧	كفالة الاستدامة البيئية	غير مرجح	متوسط	غير مرجح	متوسط	غير مرجح	متوسط
٨	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	مرجح	قوي	غير مرجح	قوي	غير مرجح	قوي

مقدمة : عملية المراجعة



إن التحليل الوارد في الجزء المتبقي من هذا التقرير يجعل من الواضح تماماً أن المسار الحالي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ظل الاحتلال في الضفة الغربية يختلف تماماً عنه في قطاع غزة. فبشكل عام، حيث يجري إحراز تقدم إيجابي، يكون هذا التقدم أبطأ في غزة منه في الضفة الغربية. وحيثما يحدث تراجع، كما هو الحال فيما يتعلق بالفقر والجوع، فإن هذا التراجع يكون أكثر وضوحاً في غزة. أما في القدس الشرقية، حيث تمنع مؤسساتنا من العمل، فنحن عاجزون عملياً عن تلبية احتياجات مواطنينا الذين يعيشون فيها. إن وضع حد فوري للحصار المستمر لقطاع غزة أمر لا بد منه لبدء العمل الجاد لإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات العامة والنشاط الاقتصادي، وهو السبيل الوحيد للتصدي لزيادة التفاوت في الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين غزة والضفة الغربية وإزالة هذه الفجوة بشكل مستدام.



يتمثل الهدف من هذه المراجعة للأهداف الإنمائية للألفية في استعراض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحليل عوامل التمكين وكذلك مشبطات أو معوقات التنمية، وتقديم تحليل موضوعي للمساواة، وتبسيط الضوء على أولويات السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم نحوها.

تم تسيق المراجعة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الإدارية. وتكون فريق البحث والصياغة من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة، وبصفة خاصة وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، بدعم من الوزارات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وقد اعتمدت المراجعة في المقام الأول على البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث أن جميع البيانات المقتبسة هنا قد تم نشرها رسمياً من قبل هذا الجهاز، ما لم يشار إلى خلاف ذلك. ومن المهم الإشارة إلى أن جمع بيانات كاملة ودقيقة على أساس منظم يمثل مشكلة خاصة في فلسطين، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والمعلومات سواء داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. علاوة على ذلك، إن البيانات المذكورة فيما يتعلق بالضفة الغربية تستثني تلك الأجزاء من القدس التي ضمتها إسرائيل عنوة عام ١٩٦٧.

السياق الوطني: التنمية في ظل الاحتلال

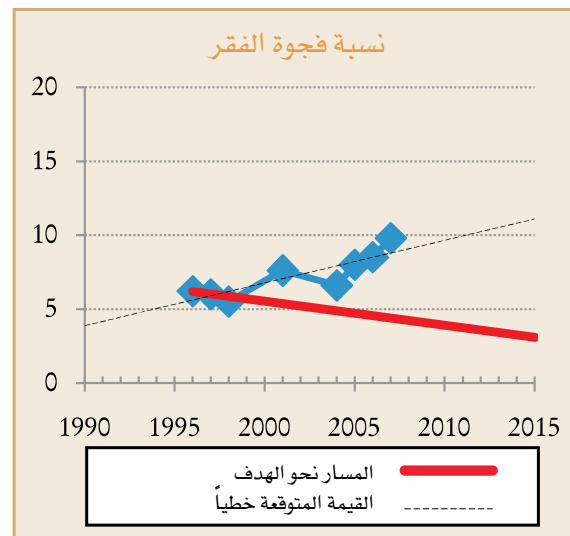
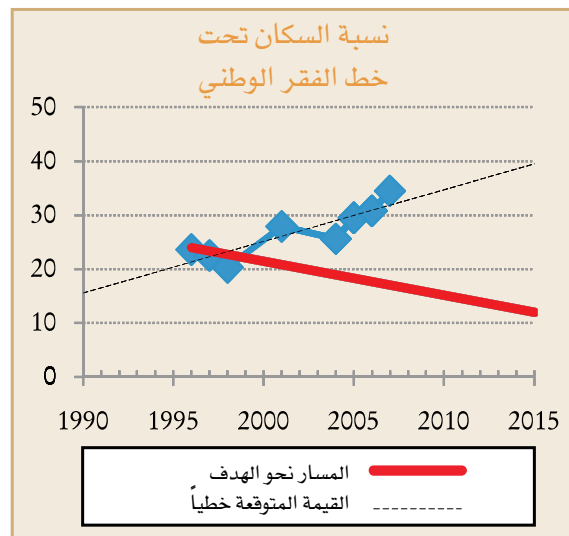
يهيمن على سياق التنمية المحلية واقع أن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال، والذي وضع مجتمعنا واقتصادنا تحت حصار فعلي لأكثر من أربعة عقود. وقد تعطلت التنمية في فلسطين لأنها حرمت من حرية المشاركة في التبادل المفتوح للأفكار والتقنيات والتجارة مع العالم الخارجي لمعظم النصف الثاني من القرن العشرين، ومنذ مطلع الألفية الجديدة.

إن برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة: ”إنهاء الاحتلال وإقامة

الدولة“، الذي أعلن في آب/أغسطس ٢٠٠٩، يضع رؤية لجعل الدولة الفلسطينية حقيقة واقعة. وهو يحدد الأولويات الإستراتيجية التي على كل وزارة وهيئة أن تنفذها من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في بناء مؤسسات الدولة على مدى سنتين. إن للعديد من هذه الأولويات صلة مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية وتشكل دعامة لها. وتعكف الحكومة الآن على تطوير الخطة الوطنية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣، والتي ستحدد كيفية توظيف الجهود والموارد الوطنية لتنفيذ السياسات ذات الأولوية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اتباع نهج استباقي وبنّاء، فإن قدرة الحكومة على تنفيذ أجندة سياساتها التنموية لا تزال محدودة للغاية بسبب العقبات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي والتوسع المستمر في النشاط الاستيطاني. وتؤدي السيطرة الإسرائيلية على المنطقة ج^١ والقدس الشرقية وما تتعرض له من إهمال إلى توسيع الفوارق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية التحتية، فضلاً عن الأمن الإنساني الأساسي. ففي المناطق التي يتاح فيها للحكومة قدر ما من القدرة على الوصول والسيطرة، يتم حالياً بناء المنازل والمدارس والمستشفيات وتطويرها. أما في المنطقة ج والقدس الشرقية، فيقوم الاحتلال الإسرائيلي بهدم المنازل، في مخالفة واضحة لاتفاقية جنيف الرابعة، كما تحرم المدارس والمستشفيات من اللوازم الأساسية. وفي الوقت نفسه، يعاني مواطنينا في غزة بشكل كبير في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر والانتهاك السكاني، وتحد البنية التحتية المتداعية بشكل كبير من توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء. إن المراجعة التالية للتقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية تشير إلى القليل فحسب من الأشكال العديدة التي يعمل من خلالها الاحتلال واستغلاله لأرضنا ومواردنا الطبيعية على منع تنفيذ سياساتنا وخططنا، ليس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل ولتجاوزها أيضاً. ويتضح من هذه المراجعة أن تأثير العوامل الخارجية الأخرى، مثل الأزمة المالية العالمية، يبدو ضئيلاً نسبياً.

^١ المنطقة ج تشير إلى ٦٠٪ من الضفة الغربية، ما عدا القدس الشرقية، والتي بقيت تحت إدارة الجيش الإسرائيلي الكاملة في كل من المسائل المدنية والأمنية.



الغاية ١ - ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.
الغاية ١ - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.
الغاية ١ - جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

(x - أو تحت خط الفقر الوطني حيثما تكون البيانات متوفرة.)

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ١ - ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

تشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن ٣٤,٥% من الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الوطني في عام ٢٠٠٧، بواقع ٢٢,٦% في الضفة الغربية و٥٥,٧% في قطاع غزة. ومنذ ذلك الحين، من المؤكد أن مستويات الفقر في غزة قد زادت في أعقاب الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وحصاره المتواصل له. إن الاتجاه العام في معدلات الفقر على المدى الطويل يشير إلى التصاعد، على الرغم من بعض التحسن في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، والتي شهدت تناقصاً في هذه المعدلات من ٢٢,٦% إلى ٢٠,٣%. ويأتي هذا الاتجاه التصاعدي متماسياً مع الاتجاه العام لحالة الاقتصاد الوطني: إذ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد قد انخفض بنسبة ٤٠% تقريباً بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، ولا يزال حتى نهاية عام ٢٠٠٩ ينخفض بأكثر من ١٥% عن مستوى العام ١٩٩٩. لقد تم تخفيف تأثير هذا الانكماش الاقتصادي على مستويات الفقر إلى حد ما من خلال توفير المساعدات الغذائية والنقدية، والتي يتم تمويلها بالأساس من خلال المساعدات الخارجية. وإذا قمنا باقتطاع هذه المساعدات، فإن معدلات الفقر حسب تقديرات البنك الدولي سترتفع إلى ٤٥,٧% في الضفة الغربية و ٧٩,٤% في قطاع غزة.^٢

^٢ في عام ٢٠٠٧، كان خط الفقر يساوي ٢٣٧٥ شيكلاً شهرياً (٥٨٠ دولاراً أمريكياً تقريباً في الشهر، أو ٢٠ دولاراً في اليوم) لأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال.

^٣ World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.



إن نسبة فجوة الفقر، التي تعبر بالنسبة المئوية عن متوسط البعد عن خط الفقر الوطني، تزداد باضطراد منذ عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت الفجوة ٨,٨% في الأرض الفلسطينية المحتلة، بواقع ١٧,٦% في غزة و ٥,٨% في الضفة الغربية، هذا يمثل زيادة بنسبة ٥٨% عن مستواها في عام ١٩٩٦، حيث بلغت آنذاك ٦,٢% في الأرض الفلسطينية المحتلة. بواقع ١٢,٢% في غزة و ٢,٨% في الضفة الغربية. وقد ظلت حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني مستقرة على مستوى يقل عن ١١% بقليل في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤، ولكنها انخفضت إلى ٩,٩% في عام ٢٠٠٧، حيث انخفضت في الضفة الغربية من ٦,٢% في عام ١٩٩٦ إلى ٤,٨% في عام ٢٠٠٧. أما في قطاع غزة، فقد بقيت النسبة عند حدود ٢٤,٢% في عام ٢٠٠٧ وهو نفس المستوى في العام ١٩٩٦.

بالإجمال، تشير البيانات إلى أن الفقر يزداد باضطراد تبعاً لاتجاهات النمو الاقتصادي العامة. وقد تحسنت مؤشرات الفقر مع حدوث تحسن متواضع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ (عندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة أكثر من ١٥%)، ولكنها تراجعت بسرعة كبيرة مع انكماش الاقتصاد (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤٠% بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢).

الغاية ١ - باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

إن اتجاه نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان يتماشى بشكل عام مع اتجاه البطالة. فقد شهدت الفترة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٩ ارتفاع معدل

تجسد الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وحصاره المستمر له مثالا واضحا على تأثير التقلبات السياسية والاقتصادية على حالة الأمن الغذائي. وقد أشارت تشير منظمات حقوق الإنسان إلى أنه من المرجح أن تتفاقم مستويات سوء التغذية في غزة ليس بسبب النقص في الكمية فحسب ولكن أيضاً بسبب النقص في تنوع المواد الغذائية المتاحة للأسر.

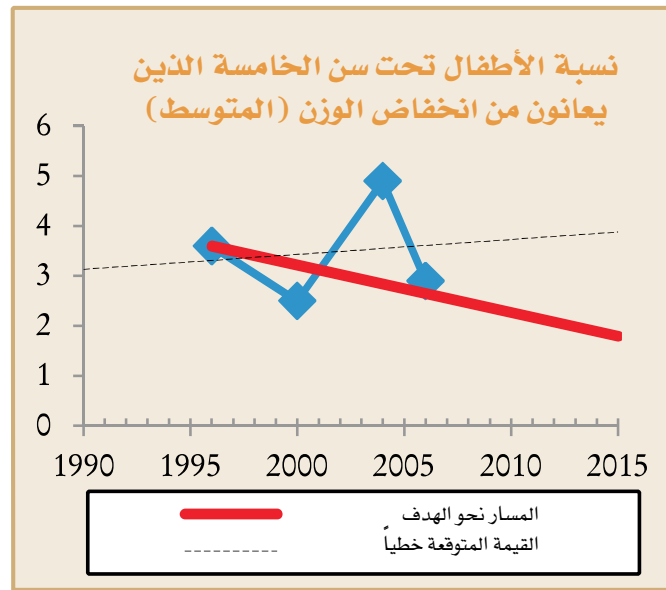
تقييم المساواة

تكشف البيانات عن فوارق واضحة وثابتة بين غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بمعظم مؤشرات الفقر والعمالة والجوع. غير أن الفوارق فيما يتعلق بالمواقع ما بين حضر/ريف/مخيمات، وبين الجنسين، تبدو أقل وضوحاً وليست ثابتة عبر كل المؤشرات. إن الترابط بين مقاييس الفقر والعمالة والجوع في جميع الفئات ومؤشرات النمو/الركود في الاقتصاد الوطني يشير إلى أن حالة الاقتصاد الفلسطيني هي أهم عامل يؤثر على جميع الفئات. فقد استتادت جميع الفئات خلال فترات النمو الاقتصادي، وعانت جميعها خلال فترات الانكماش الاقتصادي. ومع ذلك، فبالإضافة إلى التفاوت بين قطاع غزة والضفة الغربية، ثمة تفاوت كبير تعاني منه المجتمعات التي تعيش في الأماكن الأكثر تضرراً من الجدار الفاصل والمجتمعات المحلية في المنطقة التي تعرف باسم المنطقة ج (حيث تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيوداً صارمة على قدرة الحكومة الفلسطينية على العمل وتقديم الخدمات فيها).

المعوقات والتحديات

يشكل استمرار الاحتلال والحصار الإسرائيلي المفروض على الأرض الفلسطينية المحتلة أهم عاملين يعوقان تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وحتى إنهاء هذين الأمرين، فإننا لن نكون قادرين على إجراء إعادة الهيكلة الكبيرة لاقتصادنا، والتي تلزم لتمكين القطاع الخاص من قيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. في ظل الوضع الراهن، ستظل استجابات السياسات للفقر والجوع والبطالة معتمدة بشكل كبير على استمرار تقديم المساعدات الخارجية، والتي على الرغم من مستوياتها المرتفعة (سواء التي تقدم مباشرة للمواطنين أو التي تقدم من خلال دعم الميزانية لتمويل المساعدات الاجتماعية)، إلا أنها غير كافية لحماية نسبة

٥ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (٢٠٠٨). "حالة المعابر في قطاع غزة ١٧-٢٠٠٨" (www.pchrgaza.org)



في الضفة الغربية (٢٥٪) و٩٧٣.٦٠٠ في قطاع غزة (٦١٪). بالإضافة إلى ذلك، يعتبر ٢٦٩.٣٠٠ شخص (١١٪) في الضفة الغربية و٢١٨.٩٥٠ شخصاً (١٦٪) في قطاع غزة معرضين لانعدام الأمن الغذائي. وفي حين أنه يمكن اعتبار ٢٥٪ من الأسر في الضفة الغربية آمنة غذائياً، فإن نسبة الأسر الآمنة غذائياً في قطاع غزة تقف عند ١٧٪ فقط. وأظهرت الدراسات تأثيراً كبيراً للتطورات في الاقتصاد السياسي على التباينات الجغرافية والزمنية في انعدام الأمن الغذائي.

في لمحة: تقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة

عانت الأسر في المناطق الحضرية بشكل كبير من زيادة أسعار المواد الغذائية والوقود في بداية عام ٢٠٠٨. كما عانى موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية من الضائقة في عام ٢٠٠٦ عندما تم تعليق دفع الرواتب لنحو ٩ أشهر. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، تأثر المزارعون من الأحداث المناخية المعاكسة. كما عانت فئات معيشية أخرى من جراء إجراءات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءات المستوطنين الإسرائيليين التي تحدث في أوقات مختلفة في الضفة الغربية.

WFP (2009) 'Occupied Palestinian Territory Food Security and Vulnerability Analysis Report', December 2009.

Security and Vulnerability Analysis Report', December 2009.

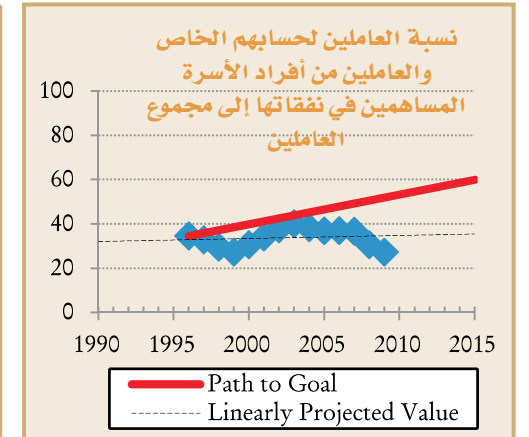
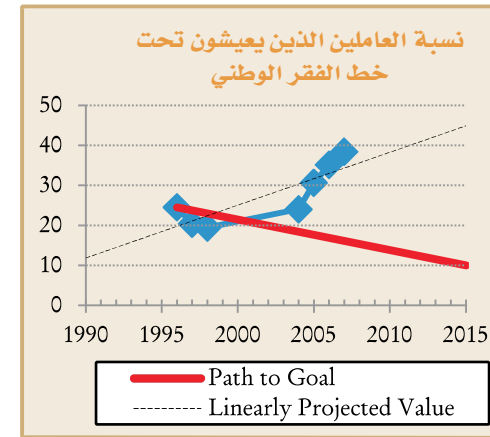
شهدت نسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر تذبذباً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية، فقد بلغت ٢٤,٥٪ في عام ١٩٩٦، وانخفضت إلى ١٩,٤٪ عام ١٩٩٨، لترتفع بعد ذلك باضطراد ولتصل إلى ٢٨,٤٪ في عام ٢٠٠٧. وانخفضت نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين من ٢٤,٥٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٢٪ في عام ١٩٩٩، ولكنها ارتفعت إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٠٢، وبلغت بالمتوسط ٢٧٪ بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. مرة أخرى، تتماشى هذه الاتجاهات مع اتجاهات النمو والانتعاش في الاقتصاد الوطني.

الغاية ١ - جيم: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥. نسبة فجوة الفقر

إن انتشار انخفاض الوزن المتوسط أو الشديد بين الأطفال دون الخامسة من العمر متدني نسبياً في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن نسبة انخفاض الوزن بلغت ٢,٩٪، بواقع ٣,٢٪ في الضفة الغربية و٢,٤٪ في قطاع غزة.



نسبة العمالة إلى السكان



كشفت بعض الدراسات مؤخراً عن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ١,٦ مليون شخص (٢٨٪ من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي. يشمل هذا الرقم ٦٢٥.٢٠٠ شخص

WFP (٢٠٠٩) 'Occupied Palestinian Territory Food

البطالة من ١٨,٢٪ إلى ٢٤,٨٪ (من ١٣,٩٪ إلى ١٨,١٪ في الضفة الغربية ومن ٢٩,٤٪ إلى ٣٩,٣٪ في قطاع غزة). وكما هو الحال مع إحصاءات الفقر، فإن اتجاهات البطالة تعكس الاتجاهات العامة للاقتصاد: فقد انخفض المعدل الإجمالي للبطالة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ من ١٨,٢٪ إلى ١١,٨٪. لكن شهدت الفترة منذ عام ١٩٩٩ ارتفاع البطالة الإجمالية إلى أكثر من الضعف لتصل إلى ٢٤,٨٪ في العام ٢٠٠٩، حيث ارتفعت من ٩,٥٪ إلى ١٨,١٪ في الضفة الغربية ومن ١٦,٩٪ إلى ٣٩,٣٪ في قطاع غزة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات البطالة في الضفة الغربية شهدت تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢ الذي وصلت فيه معدلات البطالة إلى ذروتها عند حدود ٢٨,٢٪. أما في قطاع غزة، فقد ظلت نسبة البطالة تسير في اتجاه تصاعدي بسبب الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي عليه والحصار المستمر له.

أما على صعيد عمل المرأة مقارنة بالرجل، فقد ارتفع معدل النساء الملتحقات بسوق العمل من ٩,٩٪ إلى ١١,٤٪ في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٩.

بينما انخفض معدل الذكور الملتحقين بسوق العمل من ٥٢٪ إلى ٥٠,٨٪. وكانت الزيادة لدى الإناث أكثر وضوحاً في الضفة الغربية، حيث ارتفع المعدل من ١١,١٪ إلى ١٤,١٪ (بزيادة إجمالية قدرها ٢٧٪). أما في غزة، فقد ارتفعت مشاركة النساء من ٥,٨٪ إلى ٦,٦٪ (بزيادة نسبتها ٢١٪).



أخرى، أهمية بالغة لضمان الازدهار الوطني، والحد من البطالة، والقضاء على الفقر والجوع.

إمكانية تحقيق الغايات

إن استمرار الوضع الراهن المتمثل في استمرار الاحتلال الإسرائيلي والحصار يجعل من إمكانية تحقيق غايات الهدف الإنمائي الأول غير مرجحة. لكن، مع إنهاء الاحتلال ورفع الحصار، فسيكون من المرجح جداً تحقيق الهدف الإنمائي الأول في فلسطين خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات. وهذا، بطبيعة الحال، يتطلب إجراءات سياسية سريعة ومنسقة لإعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية والاقتصاد، مع التركيز بصفة خاصة على المناطق الجغرافية الأكثر تضرراً من جراء سنوات من الاحتلال والإهمال - وخاصة غزة، والمنطقة ج والمواقع القريبة من الجدار الفاصل.

كبيرة من السكان من الفقر والجوع والبطالة وفقاً لما تشير له المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

في لمحة: تأثير الأزمة المالية العالمية على فلسطين

حدث ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية من العام ٢٠٠٥، وبلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ (قبل ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية). فقد تذبذبت أسعار النفط من ٦٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٧ دولاراً في عام ٢٠٠٨. وارتفعت أسعار السكر والأرز والقمح أيضاً، مما جعل التكاليف خارج سيطرة الفلسطينيين العاديين بشكل متزايد في الفترة من ٢٠٠٥ وإلى ٢٠٠٨. وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك للأغذية في الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى نيسان/إبريل ٢٠٠٨ بنسبة ١٤,٦٪ في الضفة الغربية و١٦,٣٪ في قطاع غزة، وهو ما انعكس في زيادة قدرها ٧٣٪ في أسعار دقيق القمح في الضفة الغربية و٦٨٪ في قطاع غزة. وكنتيجة للتراجع في الأسواق المالية العالمية وتضخم أسعار المواد الغذائية (ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة ٨٥٪ منذ عام ٢٠٠٢)، اضطرت وكالات الأمم المتحدة للحد من كمية الطعام والأموال التي توزع على حالات العسر الشديد. وفي الضفة الغربية، أفادت وزارة الشؤون الاجتماعية بأن الطرود الغذائية والمساعدات المالية التي وزعت في عام ٢٠٠٨، والتي تعتبر ضرورية لتوفير الكفاف لمدة شهرين، كان لا بد من توزيعها كل ثلاثة أشهر بسبب نقص التمويل. ٤. ولكن الوضع يختلف بالنسبة للاجئين، إذ تمكنت الأونروا، من خلال عملية إصلاح تدعمها المفوضية الأوروبية، من زيادة حجم الدعم لحالات العسر الشديد.

أولويات السياسات الوطنية

استجابة لهذا الوضع، جاءت سياسة الحكومة بالعمل على عدة مستويات، داخلياً ودولياً، من أجل إنهاء الاحتلال والحصار وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. إن أجندة السياسات التي يقوم عليها هذا الهدف ترد بالتفصيل في برنامج الحكومة الثالثة عشرة: ”إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة“. يشتمل هذا البرنامج على سياسات رامية إلى: تحسين توجيه المساعدات، وتحسين الجدوى الاقتصادية لشبكة الأمان الاجتماعي واستدامتها، وتمتين المؤسسات لكي تتمكن من إدارة الاقتصاد في دولة فلسطينية ذات سيادة، وإصلاح نظام التعليم لإعداد الأجيال المقبلة بشكل أفضل للانخراط في العمل المنتج، وبالتالي الدفع باتجاه النمو الاقتصادي في المستقبل والمشاركة في منافعه. إن لهذه السياسات، من بين أمور

الغاية ٢ - أفض: كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ٢ - أفض: كفاءة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

وفقاً لإحصاءات وزارة التربية والتعليم العالي، ارتفع صافي نسبة القيد في التعليم الأساسي من ٨٧,٥٪ في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٩٥,٦٪ للذكور و٩٨,٧٪ للإناث في ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد ارتفعت نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير لتصل إلى ٩٩,٤٪ بعد أن كانت ٩٨,٣٪ في عام ٢٠٠٠.

لقد ظل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة مرتفعاً باستمرار في فلسطين، حيث ارتفع من ٩٦,٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٢٪ في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨. إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للأشخاص في عمر ١٥-٢٤ عاماً قريب من ١٠٠٪، وتسود مستويات مرتفعة وفروق محدودة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الإناث والذكور. وقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين ٩٤,١٪. وفي مقارنة إقليمية لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، يتبين أن فلسطين تشغل مرتبة جيدة للغاية، فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة يبلغ ٩١,١٪ في الأردن ويبلغ ٦٦,٤٪ في مصر^٦.

تقييم المساواة

تكشف البيانات عن قليل من التباين حسب الموقع الجغرافي وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الجنسين. ومع ذلك، فهناك تحديات خاصة في القدس الشرقية، حيث يمارس الاحتلال الإسرائيلي سيطرة كاملة على النظام ويحظر على السلطة الوطنية الفلسطينية التدخل. ففي ظل نظام التصاريح والقيود المفروضة على التنقل والوصول التي يفرضها الاحتلال،

^٦ 'Human Development Index' (٢٠١٠) UNDP

يمنع المعلمون من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس. كما أن هناك أيضاً نقصاً في الأماكن المخصصة للطلبة الفلسطينيين في القدس، حيث أن ما يقرب من ٥٠٠٠ تلميذ لا يجدون لهم أماكن في المدارس في كل عام. وتعتبر الإناث أكثر تضرراً من هذا النقص لأنهن يواجهن صعوبة أكبر في الانتقال إلى مدارس بعيدة عن منازلهن.



وهناك أيضاً أوجه قصور شديدة في نوعية البيئة التعليمية في كل من غزة والمنطقة ج، حيث يتم منع السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل فعلي من إعادة بناء وتأهيل المدارس المتضررة والآيلة للسقوط. علاوة على ذلك، لا يكون الأطفال الذين يعيشون في المجتمعات التي يعزلها الجدار الفاصل قادرين دائماً على الوصول إلى مدارسهم بسبب نظام الإغلاق والحواجز التي يقيمها الاحتلال.

المعوقات والتحديات

لا تزال القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة ووصول الطلبة والمعلمين تشكل تحدياً أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن إذا ما استثنينا القدس الشرقية، فإن الحكومة الفلسطينية قد نجحت في تنفيذ استراتيجيات للتعامل مع الوضع. ومن ناحية أخرى، سيؤدي النمو السكاني، وبالتالي ارتفاع عدد الطلبة، إلى فرض متطلبات متزايدة على الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم. ومع استمرار الاحتلال، ستكون هناك حاجة للتمويل الخارجي للبرامج الجارية في مجال بناء المدارس وتجهيزها.

أولويات السياسات الوطنية

وبينما تلتزم الحكومة بضمان الاستمرار، وفي نفس الوتيرة، في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن سياساتها المتعلقة في التعليم ستركز وبشكل متزايد على تحسين نوعية التعليم. وتشمل أولويات السياسات الرئيسية تحديث المناهج الدراسية، وتعزيز برامج تدريب المعلمين، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والاستثمار في مجال البحث العلمي، والاستثمار في التعليم التقني والمهني.

إمكانية تحقيق الغايات

من المرجح للغاية تحقيق غايات الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي ظل استمرار الاحتلال، سيظل الوضع يتطلب تمويلاً خارجياً للحفاظ على قدرة استيعابية كافية في نظام التعليم.

الهدف الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٣ - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ٣ - ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي من ٩٥٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٨٪ في عام ٢٠٠٩. وفي التعليم الثانوي، أصبح عدد الإناث الآن يفوق عدد الذكور: إذ زادت النسبة من ٨٤٪ في عام ١٩٩٨ إلى ١١٤٪ في عام ٢٠٠٠. وبالمثل، زادت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي من ٨٧٪ في عام ١٩٩٤ إلى ١١٧٪ في عام ٢٠٠٨.

وزادت حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي تدريجياً من ١٥,٦٪ في عام ١٩٩٦ إلى ١٨٪ في عام ٢٠٠٨. إن نسبة النساء في العمل غير الزراعي المدفوع الأجر أعلى في الضفة الغربية (١٩,٤٪) منها في قطاع غزة (١٤,٤٪). ولكن كلا الموقعين شهدا نمواً يكاد يصل إلى ٢٠٪ بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٨.

وبلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان (المجلس التشريعي الفلسطيني) ١٢,٩٪ في انتخابات عام ٢٠٠٦، لتشكّل أكثر من ضعف النسبة بعد انتخابات عام ١٩٩٦ والتي بلغت ٥,٧٪. كما ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في المجالس المحلية من ٢٪ إلى ١٨٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. جاءت هذه الزيادات نتيجة لنظام الكوتا الذي أنشأ لزيادة مشاركة المرأة في البرلمان وفي المجالس المحلية. وتخصص جميع الأحزاب السياسية الرئيسية كوتا للنساء في هيئاتها الحاكمة، علاوة على ذلك، فإن ما يقرب من ٢٥٪ من أعضاء مجلس الوزراء الحالي هن من الإناث.

7 UNDP (2009) 'Gendered Impacts of Violence, Insecurity and Disintegration in Palestine' Draft, 10 Sep. 2009.

تقييم المساواة

تشير البيانات المتاحة إلى وجود تبيان بين غزة والضفة الغربية، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية. هذا التباين يعكس إلى حد كبير اختلاف وتيرة التغيير في المعايير الاجتماعية والثقافية في المناطق المختلفة. ومن شأن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، يكون جميع المواطنين فيها أحراراً في السفر والتفاعل اجتماعياً، أن يساعد في تسريع الاتجاه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والذي يعد، حتى الآن، أكثر انتشاراً في المناطق الحضرية.

المعوقات والتحديات

رغم وجود العديد من الإنجازات المهمة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالات التعليم والمشاركة السياسية، فإن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود، وخاصة في المشاركة الاقتصادية. وهناك حاجة للاستمرار في الإصلاح المؤسسي والقانوني لضمان معاملة المرأة على قدم المساواة في ظل القانون والتمتع بتكافؤ الفرص جنباً إلى جنب مع الرجل.

أولويات السياسات الوطنية

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أصبحت أجندة سياسات الحكومة تركز بصورة متزايدة على قضايا المساواة بين الجنسين. إن تحقيق المساواة بين الجنسين في مختلف مراحل التعليم يعتبر إنجازاً مهماً. ومع ذلك، فإن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٢٠٠٨-٢٠١٠ وبرنامج الحكومة الثالثة عشرة يركزان بوجه خاص على تمكين المرأة. كما أن الخطة الوطنية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣ تتضمن استراتيجية شاملة ومتقاطعة للنوع الاجتماعي تسعى، من جملة أمور أخرى، إلى تحقيق إصلاح قانوني تدريجي للقضاء على كافة جوانب التمييز القائم على النوع الاجتماعي في القوانين والأنظمة الفلسطينية.

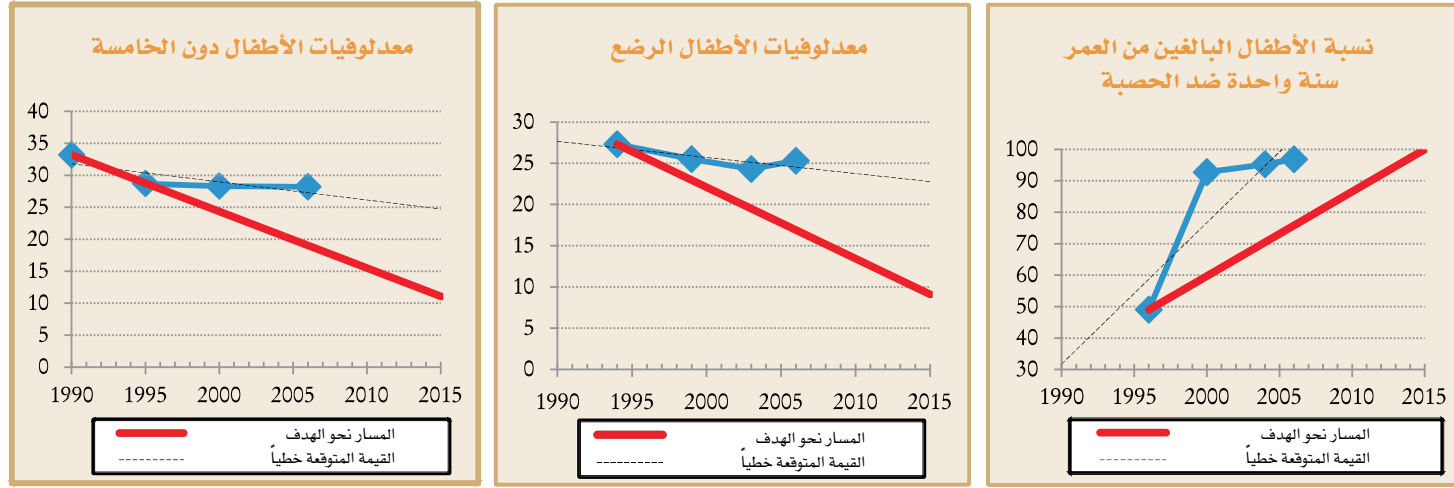
علاوة على ذلك، وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). واتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني أيضاً قرارات مهمة لتمكين المرأة والقضاء على التمييز، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وإجراء إصلاحات مؤسسية لضمان صياغة سياسات ووضع ميزانيات أكثر حساسية للنوع الاجتماعي.

إمكانية تحقيق الغايات

من المرجح تحقيق غايات الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد تم بالفعل تحقيق الغاية ٢- ألف. وتركز سياسة الحكومة الآن ليس فقط على الحفاظ على المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي، ولكن أيضاً على تحقيق مزيد من التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة.



الهدف الرابع تقليل وفيات الأطفال



للأطفال. وسيكون لرفع القيود والحصار تأثير كبير على الظروف المعيشية العامة وعلى إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية النوعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا بدوره يرجح أن يكون له تأثير إيجابي وكبير جداً على معدلات وفيات الأطفال.

أولويات السياسات الوطنية

ستواصل الحكومة عملها الجاري لزيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية. ومع ذلك، فإن أولوية السياسات الرئيسية التي يرجح أن يكون لها تأثير ملموس على وفيات الأطفال هي الهدف العام للحكومة الثالثة عشرة والمتمثل بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين. فمن شأن الارتفاع الناجم عن ذلك في مستويات المعيشة عموماً، وفي التغذية والوصول إلى جودة أعلى من الخدمات الصحية، أن يكون له تأثير سريع وملموس على صحة الأم والطفل. وستشمل الخطة الوطنية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣ أهدافاً محددة لتقليل وفيات الرضع والأطفال بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

إمكانية تحقيق الغايات

بناءً على الاتجاه الحالي، فإن استمرار الوضع الراهن في فلسطين ببقائها تحت الاحتلال وبقاء غزة تحت الحصار يجعل تحقيق الغاية ٤ - ألف غير مرجح. أما إذا انتهى الاحتلال والحصار، فمن المرجح جداً تحقيق هذه الغاية في فلسطين خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات.

الوصول إلى المرافق الصحية المتخصصة.

المعوقات والتحديات

إن القيود المفروضة على التنقل والوصول تضع عوائق أمام توفر خدمات الرعاية الصحية للأمهات وأطفالهن. كما أن الحصار المفروض على غزة يعرض نظام الرعاية الصحية للخطر، فضلاً عن أنه يهدد الرفاه العام



دون ٦ أشهر. وحتى قبل الحرب على غزة، كان ٥٠,٠٠٠ من الأطفال في غزة يعانون من سوء التغذية، وكان أكثر من ثلثي مجموع الأطفال يعانون من نقص فيتامين أ وما يقرب من نصف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين يعانون من فقر الدم.^{١١}

هناك تفاوت كبير في معدل وفيات الرضع حسب الموقع: فمنذ عام ٢٠٠٠، شهدت وفيات الرضع في المخيمات تحسناً، في حين ازدادت سوءاً في المناطق الحضرية والريفية. ويشار إلى أن حوالي ٦٧٪ من وفيات الرضع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ناتجة عن وفيات حديثي الولادة (في سن ٢٨-٠ يوماً).^{١١} إن معظم وفيات حديثي الولادة يمكن تجنبها، بافتراض أن تتمكن الأم والطفل من الوصول إلى نوعية جيدة من خدمات الولادة والرعاية الصحية. إلا أن القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحركة والتنقل، والتي تم تشديدها بعد عام ٢٠٠٠، تؤدي إلى تدني إمكانية

10 MIFTAH / UNFPA (2009) 'Palestine Report In Preparation for ICPD 15, December, 2009.

١١ المرجع السابق.

الغاية ٤ - ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ٤ - ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٢,٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٢٨,٢ للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. يشير ذلك إلى انخفاض بنسبة ١٥٪ مقارنة مع الغاية، وهي ٦٧٪. إن معدلات وفيات الأطفال أعلى بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٢٧,٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٤ ليصل إلى ٢٥,٢ للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بانخفاض قدره ٧٪. وقد كان المعدل في قطاع غزة ٢٩,٠ رضيع في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهو أعلى بكثير مما كان عليه في الضفة الغربية، حيث بلغ ٢٢,٢ رضيع.

لقد تضاغت، تقريباً، نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المطعمين ضد الحصبة، حيث ارتفعت من ٤٩,٠٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٩٦,٨٪ في عام ٢٠٠٦. وفي غزة، بلغ معدل التطعيم ٩٩,٢٪ في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بالمقارنة مع ٩٥,١٪ في الضفة الغربية.

تقييم المساواة

إن معدل وفيات الأطفال مرتفع نسبياً في قطاع غزة، حيث يتفوق من جراء استمرار الحصار. وفقاً لليونيسيف، يعاني ما يقرب من ٣٢٠,٠٠٠ طفل دون الخامسة في غزة من سوء التغذية، بما في ذلك نحو ٤٠,٠٠٠ من الرضع

٨ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة هو مدى الاحتمال (الذي يعبر عنه على شكل معدل لكل ١٠٠٠ مولود حي) بأن يموت طفل مولود في سنة محددة قبل بلوغه سن الخامسة، والمؤشر المتعلق بالرعاية مباشرة يقيس بقاء الطفل على قيد الحياة.

٩ معدل وفيات الرضع هو الاحتمال (الذي يعبر عنه على شكل معدل لكل ١٠٠٠ مولود حي) بأن يموت طفل مولود في سنة محددة قبل بلوغ سنة واحدة من العمر.

الهدف الخامس تحسين الصحة النفاسية

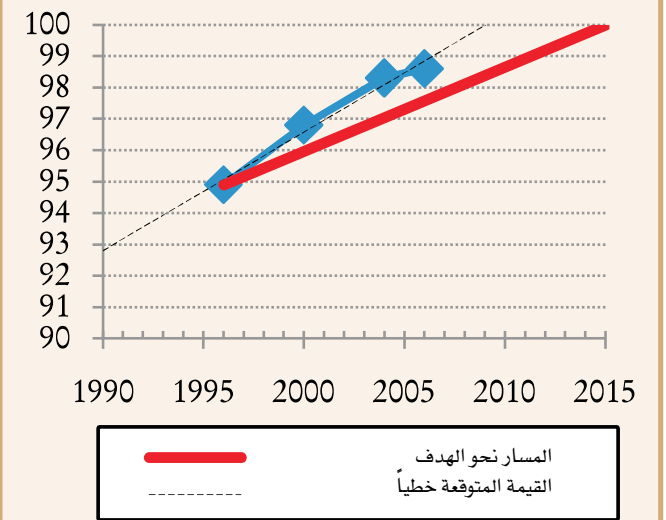
الغاية ٥ - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.^{١٢}
الغاية ٥ - باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ٥ - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥.

قدرت وزارة الصحة معدل وفيات الأمهات بنسبة ٢٨ لكل ١٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٩^{١٣} مما يدل على تحسن كبير (حوالي ٥٠٪) عن المعدل الذي قدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٥ والذي تراوح بين ٧٠-٨٠ حالة وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠. كما ارتفعت نسبة الولادات تحت إشراف كادر صحي مؤهل من ٩٤,٩٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٩٨,٦٪ في عام ٢٠٠٦.

نسبة الولادات تحت إشراف كادر صحي مؤهل



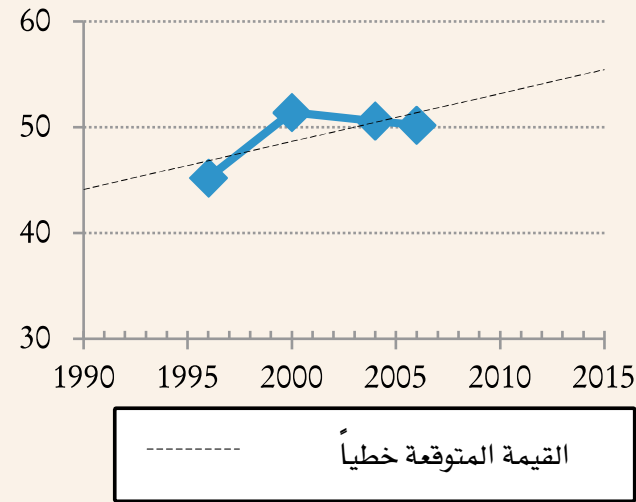
١٢ معدل وفيات الأمهات هو عدد وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية خلال ٢ يوماً من نهاية فترة الحمل لأي سبب يتعلق أو يتفاقم بسبب الحمل أو تديره، ولكن ليس نتيجة أسباب طارئة أو عرضية.

١٣ وزارة الصحة، ٢٠١٠. تقرير عن التقدم نحو أهداف الصحة، مركز المعلومات الوطني، وزارة الصحة، فلسطين.

الغاية ٥ - باء: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.

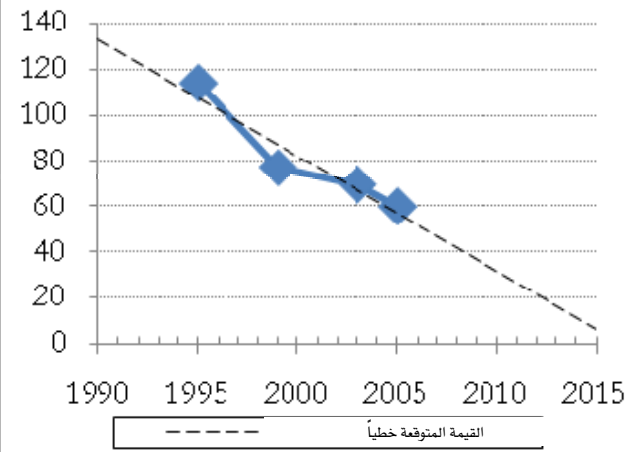
ارتفع معدل استخدام وسائل منع الحمل من ٤٥,٢٪ في عام ١٩٩٦ إلى ٥٠,٢٪ في عام ٢٠٠٦. وبلغ المعدل في الضفة الغربية ٥٤,٩٪ في عام ٢٠٠٦ مقارنة مع ٤١,٧٪ في قطاع غزة. وتشير الدراسات الحالية إلى وجود العديد من العوامل التي تحول دون استخدام وسائل منع الحمل، بما في ذلك الاعتبارات الاجتماعية والثقافية، والرغبة في المزيد من الأطفال، ومخاوف تتعلق بالسلامة الطبية.^{١٤}

معدل انتشار وسائل منع الحمل (نسبة النساء في عمر 15-49)



١٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩). "الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير إحصائي". كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩.

معدل الولادة لدى المراهقات



في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٥، انخفض معدل الولادات لدى المراهقات^{١٥} من ١١٤ ولادة لكل ١٠٠٠ إلى ٥٩,٨. وقد انخفض المعدل في الضفة الغربية، من ١٠٠ إلى ٥٥,٢ (٤٥٪)، وفي قطاع غزة من ١٤٤ إلى ٦٧,٤ (٧٦,٦٪).

وقد ارتفع معدل الحصول على الرعاية الصحية أثناء الحمل (زيارة واحدة على الأقل)^{١٦} من ٩٥,٦٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٩٪ في عام ٢٠٠٦. وارتفع هذا المعدل في الضفة الغربية من ٩٤,٠٪ إلى ٩٨,٧٪ خلال تلك الفترة، فيما ارتفع في قطاع غزة من ٩٨,٣٪ إلى ٩٩,٠٪. أي أن الضفة الغربية كانت تتخلف وراء غزة سابقاً، إلا أنه تم الآن ردم الفجوة بينهما. أما معدل الحصول على الرعاية الصحية أثناء الحمل (أربع زيارات على الأقل)^{١٧}، فقد ارتفع من ٨٧,٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٨٪ في عام ٢٠٠٦. وارتفع هذا المعدل في الضفة الغربية من ٨٤,٤٪ إلى ٨٦,٣٪، وفي قطاع غزة من ٩١,٥٪ إلى ٩٣,٠٪ خلال الفترة ذاتها.

١٥ العدد السنوي لولادات النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ عاماً لكل ١٠٠٠ امرأة في تلك الفئة العمرية.

١٦ النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ اللواتي كانت لديهن ولادة حية في فترة زمنية معينة وحصلن على رعاية أثناء الحمل يقدمها كادر صحي مؤهل (أطباء أو ممرضات أو قابلات) مرة واحدة على الأقل خلال فترة الحمل.

١٧ النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥-١٩ اللواتي كانت لديهن ولادة حية في فترة زمنية معينة وحصلن على رعاية أثناء الحمل يقدمها كادر صحي مؤهل (أطباء أو ممرضات أو قابلات) أربع مرات على الأقل خلال فترة الحمل.

الهدف السادس

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والمالاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية ٦ - ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ.

الغاية ٦ - باء: تميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجونه.
الغاية ٦ - جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.

أولويات السياسات الوطنية

ترتكز أولويات سياسات الحكومة فيما يتعلق بالحد من انتشار الأمراض المعدية على مواصلة تنفيذ برامج التطعيم الناجحة ومواصلة رفع مستوى الوعي العام حول عوامل الخطر (لا سيما من خلال النظام التعليمي)، ومواصلة تطوير استراتيجيات الرعاية الصحية لضمان التخطيط الفعال للسياسات التي تتصدى لعوامل الخطر الجديدة التي يحتمل أن تظهر مع قيام الدولة المستقلة.

إمكانية تحقيق الغايات

لغايات ٦ - ألف و٦ - باء و٦ - جيم أهمية محدودة بالنسبة لفلسطين، حيث بقيت معدلات الإصابة متدنية للغاية لسنوات عديدة. ومع ذلك، ستواصل الحكومة وضع وتنفيذ السياسات لضمان عدم حدوث تراجع.

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

إن مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأرض الفلسطينية المحتلة منخفضة للغاية. فحتى عام ٢٠٠٩، رصدت وزارة الصحة ٦٦ حالة فقط من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٥١ حالة إيدز و١٥ حالة فيروس نقص المناعة البشرية). وتم القضاء عملياً على معظم الأمراض المعدية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى برامج التطعيمات وبرامج الكشف المبكر عن الأمراض. ولم يجر التبليغ عن أية حالة من الكوليرا وداء الكلب والملاريا والبوليو (الشلل) لسنوات عديدة. أما التهاب الكبد من النوع أ والنوع ب والنوع ج فيعد أكثر شيوعاً، ومع ذلك فقد تم استهداف التهاب الكبد ب في السنوات الأخيرة بنجاح من خلال التطعيم.

المعوقات والتحديات

في ظل معدلات الإصابة المنخفضة في فلسطين، فالأرجح أن يتمثل التحدي الرئيسي للمضي قدماً في الحفاظ على هذا المستوى العالي في مواجهة الظروف الاجتماعية والثقافية المتغيرة. وعلى وجه الخصوص، سيفتح إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية الطريق أمام الفلسطينيين لتحقيق آمالهم وطموحاته، وسوف يؤدي أيضاً إلى زيادة كبيرة في الحراك الاجتماعي، سواء داخل فلسطين أو خارجها. ومن شأن ذلك أن يخلق مخاطر جديدة بالنسبة لانتشار الأمراض المعدية.

إن هناك مسائل تتعلق بتوفر البيانات وجودتها، وخاصة فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات. وقد بدأت وزارة الصحة في معالجة محدودية توفر البيانات: فمنذ عام ٢٠٠٩ تم تنفيذ نظام للرصد في الضفة الغربية لتسجيل وفيات الأمهات من خلال السعي النشط للتعرف على الحالات والربط بسجلات الولادات والوفيات.

أولويات السياسات الوطنية

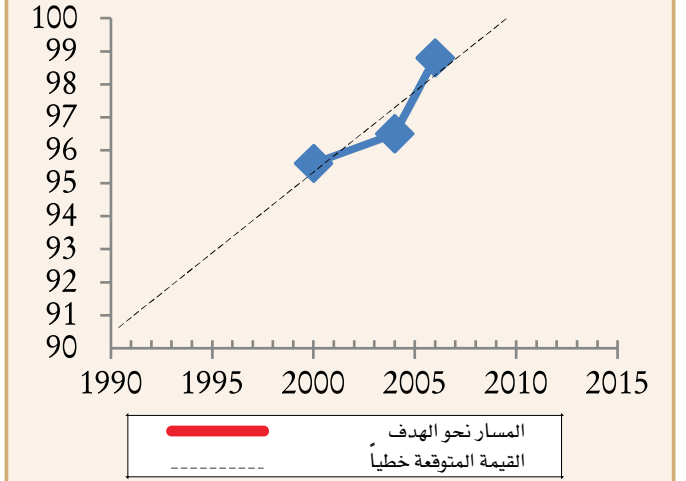
تتضمن أجندة سياسات الحكومة تدابير محددة لمعالجة النقص في تقديم الخدمات العامة في بعض المناطق في الضفة الغربية، وخاصة في المنطقة ج والمناطق المتضررة من الجدار الفاصل. ومع ذلك، تمثل القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الناس وعلى تطوير البنية التحتية عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ هذه التدابير.

إمكانية تحقيق الغايات

من المرجح تحقيق غايات الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد تم بالفعل تحقيق الغاية ٥ - ألف إلى حد كبير. وفيما يتعلق بالغاية ٥ - باء، فعلى الرغم من أن هناك مجالاً لتحقيق تقدم فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، إلا أن معدلات ولادة المراهقات قد انخفضت بقدر ملموس جداً وتبلغ مؤشرات الوصول إلى الرعاية أثناء الحمل مستويات مرتفعة جداً.



معدل الحصول على الرعاية أثناء الحمل (زيارة واحدة على الأقل)



إن البيانات المتعلقة بالحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة شحيحة. وقد أشارت دراسة في عام ٢٠٠٦ إلى أن ١٢,٤٪ فقط من النساء المتزوجات في سن الإنجاب واجهن صعوبات في الوصول إلى تسهيلات تنظيم الأسرة.^{١٨}

تقييم المساواة

لوحظ بشكل عام، أن ثغرات المساواة بين غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بصحة الأم أقل وضوحاً من تلك التي تتعلق بالأهداف الإنمائية الأخرى (وبخاصة الفقر والجوع). في الواقع، فإن غزة تسبق الضفة الغربية فيما يتعلق بتوفير الرعاية الصحية المؤهلة عند الولادة وكذلك الرعاية أثناء الحمل. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض المعدلات في المناطق الريفية في الضفة الغربية، حيث يحتمل أن يكون للقيود المفروضة على الحركة والوصول تأثير أكبر على قدرة المرأة على الوصول إلى رعاية الأمومة.

المعوقات والتحديات

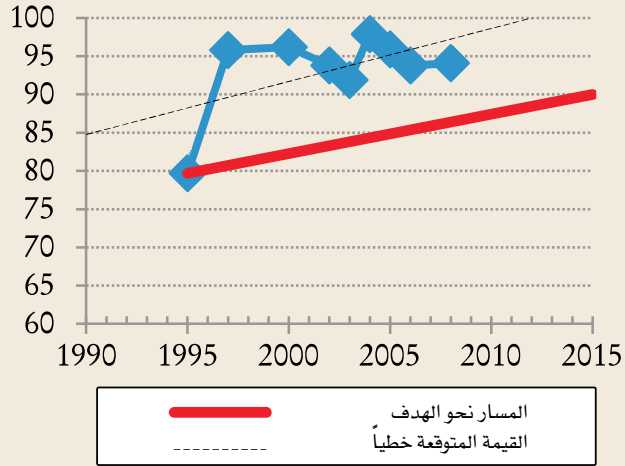
إن القيود المفروضة على التنقل والوصول تضع العراقيل أمام توفر خدمات رعاية صحة الأمومة، ولا سيما في المناطق الريفية في الضفة الغربية.

١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠٩). "الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير إحصائي". كانون ثاني/يناير ٢٠٠٩.

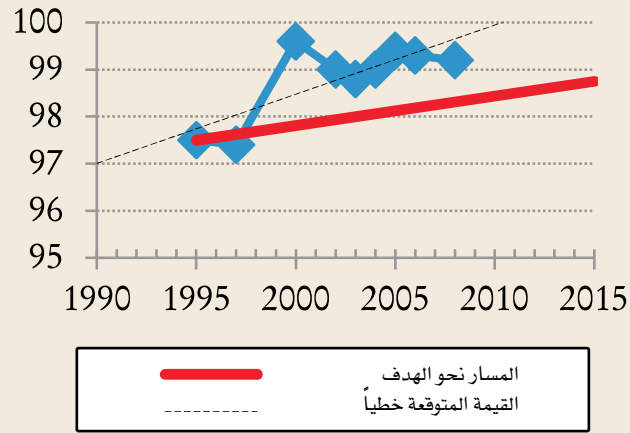
إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة^{٢١} من ٧٩,٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٤,١٪ في عام ٢٠٠٨. هذا يعادل انخفاضاً بنسبة ٧١٪ في نسبة السكان الذين لا يحصلون على مصادر مياه محسنة. وارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة من ٩٧,٥٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٩٩,٢٪ في عام ٢٠٠٨. هذا يعادل انخفاضاً بنسبة ٦٨٪ في نسبة السكان الذين لا يقدرون على الوصول إلى مرافق صرف صحي محسنة.

نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة



نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر صرف صحي محسنة



تقييم المساواة

بالإجمال، تعد التباينات بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المواقع الريفية والحضرية فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب المحسنة ومرافق الصرف الصحي المحسنة محدودة جداً. أما الفرق الكبير فيتمثل في نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة، حيث أن ٩٠,٣٪ فقط من سكان المناطق الريفية شهدوا تحسناً في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٩٤,١٪ بشكل عام. ولكن هذا المؤشر يخفي اختلافات كبيرة جداً في كمية ونوعية المياه، والتي تشكل قضية رئيسية لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة بالنسبة لسكان غزة الذين يعانون بشدة منها، مع أنها لا تغطي بشكل صريح في الهدف الإنمائي السابع.



٢١ النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون أيًا من الأنواع التالية من إمدادات المياه لأغراض الشرب: مياه الأنابيب، والحفريات العامة، والآبار أو المضخات، أو الآبار المحمية، أو الينابيع المحمية، أو مياه الأمطار. ولا تشمل مصادر المياه المحسنة المياه التي يتم شراؤها من البائعين، والمياه المعبأة في زجاجات، والصهاريج الناقلة للمياه، والآبار والينابيع غير المحمية. يرصد هذا المؤشر الوصول إلى مصادر محسنة للمياه على افتراض أن المصادر المحسنة من المرجح أن توفر مياهًا صالحة للشرب.

الغاية ٧ - ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.
الغاية ٧ - باء: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.
الغاية ٧ - جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
الغاية ٧ - دال: تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة (لا ينطبق على فلسطين)

التقدم باتجاه الأهداف والغايات

الغاية ٧ - ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية / الغاية ٧ - باء: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠.
كانت نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات في عام ٢٠٠٦ لا تزيد عن ١,٥٧٪ فقط. وبلغت مساحة الغابات في الضفة الغربية ١,٦١٪، وهي ضعف المساحة في قطاع غزة (٠,٨٨٪). أما الأراضي المخصصة للتنوع البيولوجي فكانت أقل من ١٪ في عام ٢٠٠٧. وكان انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد ولكل دولار أمريكي ٠,٦٩٤٤ كغم في عام ٢٠٠٣، أي أقل بكثير من إسرائيل (١٠,٧ كغم) وغيرها من البلدان المتقدمة. وتتوفر معلومات إحصائية محدودة عن الأرصد السمكية قبالة ساحل غزة. ومع ذلك، يفيد مكتب تسيق الشؤون الإنسانية بأن "الأرصد السمكية قد نضبت"^{١٩}. قد يكون ذلك بسبب التلوث - كون ساحل غزة أصبح الآن ملوثاً بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، ولكن هناك سبب آخر يتمثل في الإفراط في صيد الأسماك قرب الشاطئ بسبب القيود الإسرائيلية والاعتمادات على الصيادين.^{٢٠}

الغاية ٧ - جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية

^{١٩} OCHA-oPt (2007) 'Palestinians harmed by fishing restrictions off Gaza, say UN aid officials', 19 Apr. 2007.

^{٢٠} في ظل القيود الحالية، يسمح للفلسطينيين بصيد الأسماك لحد ثلاثة أميال بحرية قبالة ساحل قطاع غزة، على الرغم من التوصل إلى اتفاق في عام ٢٠٠٢ بين الأمم المتحدة وإسرائيل يسمح بصيد الأسماك لمسافة تصل إلى ١٢ ميلاً قبالة الساحل واتفاقات أو سلولعام ١٩٩٣ التي تمنح حقوق الصيد المرخص لمسافة تصل إلى ٢٠ ميلاً.

في لمحة : كمية ونوعية المياه في فلسطين

أشار تقرير التنمية الإنسانية العالمي ٢٠٠٦ إلى أن الفلسطينيين (وخصوصاً في غزة) يواجهون واحدة من أعلى مستويات شح المياه لكل فرد في العالم. ففي ٧٪ من التجمعات السكانية الفلسطينية (٤٢ من أصل ٧٠٨ تجمعات)، يقل نصيب الفرد عن أو يساوي ٣٠ لتراً في اليوم، وفي ٣٦٪ من التجمعات (٢٢٥ تجمعات)، يتراوح نصيب الفرد من ٣٠ إلى ٥٠ لتراً في اليوم، وفي ٤١٪ منها (٢٦٤ تجمعات) يتراوح من ٥٠ إلى ١٠٠ لتر في اليوم، وأخيراً، يتجاوز نصيب الفرد ١٠٠ لتر في اليوم في ١٦٪ فقط من هذه التجمعات (١٠٠ تجمع)، وهو الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية. ٥

ولا تزال جودة المياه في تدهور مستمر، مما أدى إلى انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه. فحوالي ٨٥٪ من الفلسطينيين المصابين بهذه الأمراض يقيمون في تجمعات سكانية تفتقر إلى شبكة للمياه العادمة. ٦. كما أن ٧٪ فقط من المياه المتاحة في قطاع غزة تلبى معايير منظمة الصحة العالمية. وتشير التقديرات إلى أن الإفراط في استخراج المياه الجوفية الساحلية قد بلغ حوالي ضعف الحد المستدام في عام ٢٠٠٠، ويصل الآن إلى مستويات خطيرة. ٧. إن خفض منسوب المياه الجوفية، يضاف إليه ارتفاع درجة الملوحة عن طريق زيادة تسرب مياه البحر والتلوث بمياه المجاري، يضر بنوعية وكمية المياه المتاحة في آن واحد، حيث أن ٩٠-٩٥٪ من مياه قطاع غزة ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري. ٨. ويفاد بأن حوالي ٦٠٪ من الأمراض التي يبلغ عنها في قطاع غزة ذات صلة بالمياه، بما في ذلك الكوليرا والزحار (الدونتراريا) والتهاب الكبد والحمى الصفراء. ٩.

كما أن الجودة العامة للصرف الصحي في فلسطين تمثل مصدر قلق كبير آخر، وتؤثر على الغالبية العظمى من السكان في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. والدافع وراء هذه المشكلة في المقام الأول هو عدم وجود البنية التحتية لشبكة وطنية متكاملة لمعالجة المياه العادمة.

في لمحة : الصرف الصحي في فلسطين

إن ٩٢٪ من المياه العادمة التي تنتج في الضفة الغربية تتدفق في البيئة دون معالجة. ١٠ ويتوفر نظام لجمع المياه العادمة في ١٢٪ فقط من التجمعات السكانية الفلسطينية وثمة مشروع واحد فقط لمعالجة المياه العادمة يعمل بشكل جيد. إن جمع ومعالجة المياه العادمة في المناطق الريفية شبه معدوم. ١١ وعدد قليل من القرى (١-٢٪) قد نجح في إنشاء نظم لجمع المياه العادمة. ١٢ وتستخدم المناطق الريفية الفلسطينية الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة، ولكن غالبيتها تفتقر إلى طبقة سفلية أو أساس أسمنتي لمنع التسرب إلى طبقات الأرض وتلويث المياه الجوفية.

المعوقات والتحديات

إن عدم كفاية البنية التحتية لاستخراج المياه وتوزيعها ومعالجة مياه الصرف الصحي، فضلاً عن فقدان الحق في الوصول إلى الموارد المائية في فلسطين بفعل سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها، يشكلان عقبة رئيسية أمام ضمان تمتع جميع سكان فلسطين بالوصول إلى إمدادات كافية من مياه الشرب النظيفة وشبكات جيدة للصرف الصحي. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الاحتلال، وهو بالتالي يمثل أزمة من صنع الإنسان.

ونظراً للقيود المشددة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، تعاني مشاريع الاستثمار في البنية التحتية الرئيسية من تأخير طويل وتكون آفاق النجاح أمامها محدودة.

في لمحة : بئر روجيب، قيد الإنشاء منذ عام ٢٠٠٣

هناك بئر جديدة في بلدة روجيب، جنوب شرقي مدينة نابلس، قيد الإنشاء منذ عام ٢٠٠٣. يهدف إنشاء البئر إلى زيادة كمية المياه التي تزود بها مدينة نابلس، وتوفير المياه لمجموعة من ١٠ قرى مجاورة يقطنها ٥٠,٠٠٠ نسمة، ويعاني سكانها من نقص المياه الجارية وينتظرون بفاغ الصبر تشغيل البئر وربط قراهم بها. امتدت عملية طلب التصريح عدة سنوات، وحصلت بلدية نابلس بعدها على التصريح المطلوب من الجيش الإسرائيلي والأموال اللازمة من المانحين الدوليين، وبدأ المشروع في عام ٢٠٠٣ بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وجرى حفر بئر للمياه، ولكن قبل أن يتم تركيب المضخة وغيرها من المعدات، جمد المشروع بعد نتائج الانتخابات المحلية في القرية، والتي جعلت بلدية روجيب غير مؤهلة للحصول على تمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وازداد الوضع سوءاً بعد نتائج الانتخابات الوطنية. ومع ذلك، تم الحفاظ على مسار المشروع من خلال تمويل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي شباط ٢٠٠٨، بينما كان العمل في مراحلها النهائية من البناء، أمر الجيش الإسرائيلي بوقف العمل وطالب بانتقال موقع البئر ٢٥ متراً إلى الشرق دون تقديم أي تفسير للبلدية أو سلطة المياه الفلسطينية. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى حل وسط، حيث سيتم نقل الموقع شرقاً بحوالي ١٥ متراً بدلاً من ٢٥، مع أن هذه الخطوة لا تزال تستلزم تكاليف كبيرة وتسبب التأخير.

أولويات السياسات الوطنية

سنت الحكومة قانون البيئة الفلسطيني رقم ٧ لعام ١٩٩٩، والذي يقنن محاولات مكافحة نفاذ طبقة الأوزون وفقاً للمعاهدات الدولية. إن تنفيذ هذا القانون يتطلب إجراءات مناسبة لاستيراد أو إنتاج أو استخدام أي من المواد الكيميائية التي يمكن أن تسبب أي ضرر. وعلى الرغم من السيطرة المحدودة جداً على الأرض والموارد الطبيعية، بذلت الحكومة جهوداً متضافرة لوضع وتنفيذ القوانين البيئية. إن التنفيذ يتطلب شراكة قوية

للتنمية وتعاوناً من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي في حماية البيئة. وقد حصلت زيادة متواضعة في توسيع التغطية بالغابات، من خلال سياسات معتمدة وطنياً لتشجيع التوسع في المساحات الخضراء، وحظر سوء استخدام المساحات الخضراء، ومكافحة إزالة الغابات من خلال توفير مصادر طاقة بديلة للاستخدام اليومي.

تتضمن أجندة سياسات الحكومة تدابير محددة لمعالجة النقص في البنية التحتية العامة وتقديم الخدمات في قطاع غزة والمناطق المهمشة في الضفة الغربية، وخاصة المنطقة ج والمناطق المتضررة من الجدار الفاصل. علاوة على ذلك، تقوم الحكومة بوضع خطط لبناء شبكات وطنية للبنية التحتية للمياه والمياه العادمة لضمان استدامة إمدادات المياه وتوفير شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

إمكانية تحقيق الغايات

ليس من المرجح تحقيق الغايتين ٧ ألف و ٧ - باء من الأهداف الإنمائية للألفية. فالقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى تمنع جمع البيانات الشاملة والدقيقة اللازمة لتتبع الوضع البيئي، ناهيك عن تنفيذ سياسات حماية البيئة.

أما الغاية ٧ - جيم فقد تم تحقيقها ظاهرياً. ومع ذلك، فهناك قضايا رئيسية تتعلق بكمية ونوعية المياه التي يتم تزويدها والخدمات في قطاعي المياه والمياه العادمة بحاجة إلى اهتمام عاجل. وقد عملت الحكومة على نطاق واسع لوضع السياسات والخطط للتصدي لهذه القضايا، ولكن تنفيذها يتعرقل إلى حد كبير بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال.

وحتى مع رفع الحصار والاحتلال، فسيستغرق الأمر عدة سنوات لمحو الآثار التي خلفتها عقود من تقيؤ التنمية والاستغلال غير المشروع لمواردنا الطبيعية.

الهدف الثامن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية



الغاية ٨ - ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (يشمل التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي).

الغاية ٨ - باء: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً (وهي تشمل: دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها بالحد من الفقر) (لا ينطبق على فلسطين)

الغاية ٨ - جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة) (لا ينطبق على فلسطين)

الغاية ٨ - دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل. (لا ينطبق على فلسطين)

الغاية ٨ - هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية. (لا ينطبق على فلسطين)

الغاية ٨ - واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الغاية ٨ - ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز (يشمل التزاماً بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر - على الصعيدين الوطني والدولي).

أثبتت السلطة الوطنية الفلسطينية التزاماً قوياً بتطوير نظام تجاري ومالي

منفتح وقائم على القواعد، إلى جانب الالتزام بالحكم الرشيد والتنمية والحد من الفقر. لقد تم إحراز تقدماً كبيراً في بناء المؤسسات، بما في ذلك إقرار بعض القوانين الأكثر تقدماً في العالم العربي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، محلياً ووطنياً، بشكل سلمي. ومع ذلك، فقد تم تقييد التقدم، وعكس اتجاهه في بعض الأحيان، بسبب انعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي والاقتصادي، والذي ينتج في المقام الأول عن الاحتلال غير المشروع لوطننا. وإذ تضع الحكومة الثالثة عشرة في اعتبارها الحاجة إلى استعادة ثقة المواطنين في قدرتها على ممارسة الحكم رغم الاحتلال، فقد ضاعفت الجهود المبذولة لتحقيق السلامة والأمن والحكم الصالح. إن بالإمكان بل ولا بد من مواصلة التقدم لتطوير كافة مؤسسات الحكم الفلسطينية. ونحن من خلال العمل على تنفيذ برنامج إصلاح مشير للتحدي، نحاول الحفاظ على بيئة داخلية آمنة ومستقرة تتيح تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتساهم، في نهاية المطاف، في إيجاد البنية التحتية المؤسسية للدولة الفلسطينية العتيدة.

إن الحكومة تبذل كل ما في وسعها لضمان تلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من الاحتلال، وترى في هذا العمل ركيزة مهمة لجهود بناء الدولة. ومع ذلك، فإن متطلبات الهدف الإنمائي الثامن تضع عبء مسؤولية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على عاتق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك إسرائيل). فقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧ مع وجود تواصل جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستعادة القدس الشرقية لمكانتها بصفقتها المركز الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للدولة الفلسطينية المستقلة، سيجتنب إمكانات هائلة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وإذا تحرر مجتمعنا واقتصادنا من القيود المفروضة على تنقل ووصول السلع والأفراد، وتمتع بحرية التجارة والانخراط بشكل كامل مع مختلف شعوب المجتمع الدولي، وتمتع بحرية تطوير واستخدام أراضي فلسطين بالكامل وغيرها من الموارد الطبيعية، فسوف يشهد مجتمعنا واقتصادنا نمواً وازدهاراً ويتم بسرعة خفض اعتمادنا على المساعدات الخارجية.

١٨ مقابلة مع الباحث الاقتصادي الفلسطيني محمد عبد الكريم نصر (٢٠١٠).

الغاية ٨ - واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ارتفع عدد خطوط الهاتف للفرد من ١,٦٪ من السكان في عام ١٩٩٨ إلى ٧,٩٪ في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة تصل إلى ٦٠٪. وارتفع عدد المشتركين في شبكات الهاتف الخليوي بشكل كبير خلال نفس الفترة، من ٦,٢٪ من السكان إلى ٣٣,٩٪. كما ارتفع معدل الوصول إلى شبكة الانترنت من ٥,٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٩٪ في عام ٢٠٠٩.

في لحة : تأثير الأزمة المالية العالمية على فلسطين

على عكس المخاوف التي كانت سائدة، لم يحدث انخفاض حاد في المساعدات الإنمائية الخارجية لفلسطين نتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية من المغتربين الفلسطينيين - التي تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة - قد تقلصت بنحو ٢٠٪.١٨.